الملكية نظام منسوخ ومرفوض واتفاقياته فاقدة للاعتبار

بسم الله الرحمن الرحيم

نتابع الحديث عن الأصول الثلاثة التي اقترحناها نحن والشعب الإيراني. حيث تقدم الحديث عن اثنين منها. الأول هو أن الملكية البهلوية ليست دستورية ويجب أن تسقط. والثاني هو أن السلطنة والنظام الملكي باطل من الأساس ويجب أن يلغى. وينبغي أن نلاحظ المادة الموجودة في الدستور والتي يستند إليها الملك محمد رضا في تسويغ سلطنته حيث تنص على أن السلطنة موهبة إلهية يمنحها الشعب لشخص السلطان. ولنسأل هل أن المقصود بالشعب هنا هو المجتمع الموجود فعلا والذي يعيش في البلد الآن وتجمعه عقيدة موحدة أو عوامل أخرى ؟ أم أن الأجيال المنقرضة هي أيضا من الشعب الإيراني الحالي؟ فهل المراد هنا هو الشعب الذي (كان) أم الشعب الموجود (الآن)؟ لا شك أن إيران بعد خمسمائة عام أخرى سيقيم فيها مجتمع آخر يأتي فيما بعد، فهل هذا أيضا من الشعب الإيراني الحالي؟ أم أن المقصود من (الشعب) الإيراني هو الأجيال القادمة! وهل أن المقصود من علماء إيران وحزب الشعب الإيراني هم الذين سيأتون بعد خمسمائة عام؟ وإذا طبق رأي علماء إيران أو أطبائها فهل أن المقصود هم الذين سيأتون فيما بع؟ إن هؤلاء ليسوا موجودين الآن أساسا لكي نطلق عليهم وصف (الطبيب) أو (العالم) وعلى هذا النحو يتضح عدم صدق هذا القول على سائر الفئات الأخرى.

وما تقدم يبين أن تلك المادة الدستورية لا تنطبق على الواقع. فإذا قيل إن الشعب الإيراني يهب شيئا ما، السلطنة مثلا، فلا يعني هذا الشعب الذي سيأتي فيما بعد. بل شعب كل عهد هو الشعب الموجود بالفعل. فأطباء هذا الشعب الموجودون فعلا هم المقصودين من قولنا: أطباء إيران، وكذلك الحال مع قولنا علماء إيران ومهندسوها، فالمراد هم الموجودين فعلا ونفس الأمر يصدق على مختلف الطوائف الإيرانية كالأكراد مثلا. فالمقصود الموجود فعلا منها. أما الذين سيوجدون بعد خمسمائة عام فهم ليسوا الآن، علماء إيران ولا أطبائها ولا مهندسيها ولا شعبها أصلا. أما الذين كانوا قبل خمسمائة عام فهم غير موجودين الآن، فهم (كانوا) علماء إيران ومهندسوها في وقت معين وليس (الآن) أي الأمر انتهى اليوم.

واستنادا إلى هذا المعيار فإن المقصود بالشعب في تلك المادة الدستورية التي يتشبثون بها الآن وهي التي تنص على أن السلطنة موهبة إلهية يمنحها الشعب للسلطان، هو الشعب الموجود الآن فعلا

وهو الذي يهب السلطنة، ولو فرضنا أنهم قد وهبوها قبل خمسمائة عام لمحمد رضا خان استنادا إلى عملهم الغيبي بأن محمد رضا خان هذا سيظهر في السنة الفلانية في إيران بعد خمسمائة عام، فأعلنوا يومئذ أن السلطنة له ولكن هؤلاء هم شعب إيران في ذلك العصر وليس الآن. والذي يجب أن يهبها له الشعب الإيراني الموجود الآن فعلا. فإذا كان هذا الشعب هو الذي وهبه السلطنة حسب تلك المادة من الدستور، الذي يتشبث به محمد رضا الآن، فهو سلطان دستوري ولكن هذا الشعب لم ينتخبه، فمن الذي انتخبه من هذا الشعب؟.

نحن هنا لا نتحدث عن أنه انتخبه ثم تراجع عن ذلك حيث أنه يعلن اليوم رفضه له، فقبل أن نتحدث عن هذا الأمر قولوا لنا كيف يصح أن ينتخب أولئك الذين كانوا قبل خمسمائة عام مثلا الجد الأعلى لهذا السلطان فأصبح سلطانا حسب الدستور الذي يقول إن السلطنة موهبة إلهية يمنحها الشعب لشخص السلطان، ولكن هذا يصدق فقط على سلطان عصرهم فقط لأنهم شعب ذلك العصر بالذات لكنهم لم ينتخبوا هذا الموجود الآن وحتى لو كانوا قد انتخبوا فرضا فإنهم ليس شعب إيران اليوم لتصدق على الأمر تلك المادة الدستورية, فالذين انتخبوا تفسخت عظامهم وتفسخ انتخابهم وهبتهم أيضا وانتهى الأمر وذهب كل لشأنه. فلا هم موجودين اليوم ولا أصواتهم. فهل يستطيع أحد اليوم أن يقول: إن آراءهم مؤثرة اليوم؟ لا رأي لهم اليوم فقد توفوا جميعا رحمهم الله.

إذن فالشعب، وطبق الدستور، لم ينتخبه ولم تجتمع كلمته على انتخابه كما نعلم جميعا. ومع ذلك لنفرض أن الطبقة المتقدمة التي كانت في عهد رضا خان قد انتخبه ولكن لم يبق من هؤلاء سوى أربعة أو خمسة أو مائة من الطاعنين في السن وهؤلاء ليسوا بالطبع الشعب الإيراني. فنحن الموجودين الآن فعلا الشعب الإيراني.. فابحثوا في كافة أرجاء إيران فهل تجدون شخصا واحدا قد انتخب هذا الشخص (محمد رضا خان) لكي تنطبق عليه المادة الدستورية القائلة بأن السلطنة موهبة إلهية يهبها الشعب لشخص السلطان. إذن فهي لا تنطبق عليه.

وثمة إشكال آخر يرتبط بهذه المادة الدستورية أيضا. فافرضوا أن الشعب قد وهب السلطة لشخص معين هو أب هذا الشخص، ولنفرض صحة هذا العطاء وهو ليس صحيحا أصلا، والذي أعطوه ذلك قبل خمسين عاما أضافوا فيما بعد عبارة و(ذريته) ولكن الذرية ليست شخصا بل عنوانا. فعنوان (العالم) ليس شخصا بل إن الشخص هو السيد الفلاني في حين أن الدستور يقول: السلطنة موهبة إلهية يمنحها الشعب (لشخص) السلطان. فحتى لو فضضنا الطرف عن الإشكال الأول وقلنا فرضا أن السابقين يمثلون الشعب الإيراني الموجود الآن ولكن الدستور الأول ينص على إعطاء السلطنة

لشخص معين يعني لهذا الرجل الذي يبلغ طوله ذراع ونصف. ويتميز بالمواصفات الفلانية واسمه محمد رضا خان ويتحلى بهذه الأخلاق الكريمة التي تؤهله لقتل كل الشعب (يضحك الحاضرون) أي هذا الشخص الموجود في الوجود الخارجي فعلا وله رأس وأذنان.

في بداية سلطنة الملك رضا وكل شؤونه كما قلت باطل في باطل في باطل، فالذين انتخبوه أعطوا (شخص) رضا خان تلك الموهبة الإلهية والعياذ بالله، (يضحك الحاضرون) وهذا حسن جدا لكنهم لم يهبوها لشخص هذا (محمد رضا) فقد قالوا (السلالة البهلوية) و(ذريته) وهذه عناوين كلية عامة وليست (شخصا) كما ينص الدستور. أي أن حكم هذا (محمد رضا) خلاف الدستور الذي ينص على منح السلطنة لشخص وهم لم يمنحوها لشخص.

وكل هذا هو على نحو الفرض. وهذه فروض باطلة نفرضها ونقول أن الشعب الإيراني قد انتخب رضا خان عندما نفذ انقلابه العسكري واحتل طهران وارتكب تلك الأفعال والفضائح، في حين أن الشعب لم يكن يعلم بالأمر أصلا بل كان يرفض بذاته، رضا خان، ولكن كان الحكم للحراب مثلما أن الحكومة العسكرية الآن هي حكومة حراب.

لقد جاء رضا خان بالحراب وبها شكل المجلس النيابي وجاء بمجموعة لعضويته دون علم الشعب ولكي تصادق على ما يريد. وبالحراب أجبرها على خلع العائلة القاجارية وتنصيب نفسه ملكا. فالأمر تم بأكمله بقوة الحراب ولم يكن للشعب دور فيه أصلا أي لم يتحقق العمل بتلك المادة الدستورية أبدا.

اقرءوا التاريخ منذ المرة الأولى التي شهد العالم ظهور حكم السلاطين أي منذ 2500 سنة كما يقول هؤلاء. وقولوا مائة ألف عام، وإلى الآن كان الوضع أن تأتي حفنة من السارقين وتستولي على بلد بالقوة ثم تفرض حكمها عليه. فمتى كان الشعب ينتخبهم ومتى كان لهم اهتمام بالشعب؟ وقبل الحركة الدستورية (المشروطة) لم يكن الدستور الحالي موجودا. وكان الحال هو أن كل من استولى على منطقة فهي له، فيتحول من كان سارقا إلى (صاحب الجلالة) يضحك الحاضرون.

وبعد الحركة الدستورية وإلى يومنا هذا لم يتحقق العمل بتلك المادة الدستورية أيضا بداية هذه الحركة في زمن الملك مظفر الدين وإلى زمانكم هذا جاء للسلطنة محمد علي ميرزا بعد مظفر الدين شاه وبعده أحمد شاه ثم أصبح رضا خان ملكا وخلفه هذا الحالي وطوال هذه المدة لم يتحقق العمل بتلك المادة الدستورية فهي تقول بأن السلطنة موهبة إلهية يعطيها الشعب لشخص السلطان. فليأتنا بشاهد واحد يشهد أن الشعب أو قرية واحدة من قراه قد أعطته مثل هذه الموهبة. ليعدّ قرية واحدة

شريطة أن يجعل أهلها أحرارا لا أن يجبرهم الانتخاب بقوة السلاح، بل يرفع عنهم الحراب ويعطيهم الحرية، ثم يأتي إلى ميدان القرية كشخص عادي ويستفتي أهلها. فإذا انتخبته قرية واحدة فسنؤيد أنه (سلطان السلاطين) ولكن هذا مفقود. فلم ينتخبوه إلى الآن ولم يتحقق العمل بتلك المادة الدستورية أصلا لا في عهده ولا في عهود أسلافه. فلم يلتزموا بها حتى لو غضضنا النظر عن الإشكالات التي لدينا عليها. فهي مادة معطلة مثل لكثير من مواد الدستور التي لم يتحقق العمل بها منذ البداية وإلى يومنا هذا.

واستنادا إلى قاعدة عدم دستورية سلطنة هذا السيد فهو أولا، باغ طبق الدستور الذي يعلن أن الذي يفتقد الأساس الدستوري لسلطنته ويحكم بالقوة هو باغ وليس سلطانا. لذا يجب محاكمة هذا الشخص (محمد رضا) واستجوابه عن مجيئه للحكم وادعائه السلطنة واستلامه لأجور هذا المنصب وإقامته مراسم التتويج وعما فعله بالشعب والكثير من الأسئلة الأخرى التي لا يملك الجواب عنها.

ومهم أن جميع الاتفاقيات المعقودة منذ الحركة الدستورية وإلى اليوم باطلة حسب الدستور لأنه ينص على أن مشروعيتها القانونية رهينة بوجود مجلس نيابي منتخب من قبل الشعب وأن يأمر سلطان العصر الذي أقسم للشعب على الوفاء وغيره بإجراء الانتخابات الحرة ثم تقام عمليا بصورة سليمة ثم يكتسب ما يصادق عليه النواب الصبغة بعد ذلك وطبقا لقواعد أخرى نص عليها الدستور وأتمها. ولكن كل هذه الاتفاقيات التي عقدت منذ زمن حركة المشروطة الدستورية سواء في عهد مظفر الدين شاه أو أحمد شاه أو في عهد هذين الأخيرين، ولم يتم عقدها ضمن تلك الضوابط. فلا السلطان كان قانونيا حسب الدستور، ولا المجلس النيابي كان قانونيا. فبالنسبة للسلطان بينت أن الشعب لم ينتخب أيا من هؤلاء للسلطنة صلا. وهذا ما يفترض أن يعترف به هو (الملك محمد رضا) أيضا غاية الأمر أنه يقول: إن الشعب مجبول على حب السلطان وكل طفل يولد على حب الملك. وحتى اليوم وحيث الشعب يهتف (الموت للملك) فإنك إذا سألته لقال له: إن الشعب محب للملك (يضحك الحاضرون) وهذه الهتافات هي علامة حبهم له.

هذا بالنسبة للسلطنة القانونية هذه! ولنتوجه إلى المجلس النيابي وهو أيضا بمقدار ما نعلم، لم يكن منتخبا من قبل الشعب الذي لم يكن يستطيع انتخاب شيء لا في عهد رضا خان ولا في عهد ابنه وهذه من الحقائق الواضحة التي يتذكرها الجميع. وأنتم كافة تتذكرون وتعرفون بوضع هذا المجلس فهل تعتقدون أن الأهالي هم الذين انتخبوا النواب سواء في طهران أو أصفهان أو يزد أو كرمان أو غيرها؟ أم أن السفارات الأجنبية هي التي ترسل قوائم بأسماء من تختارهم وتسلمها للحكومة وتقول:

هؤلاء يجب أن ينتخبوا لعضوية المجلس حسب قول الملك الذي اعترف بذلك بنفسه. فما شأن الشعب بالأمر بل وما شأن الحكومة وحتى الملك به؟! فالذي يجب أن يقرر مصيرنا هي سفارات أميركا وإنكلترا والإتحاد السوفيتي وقد قامت بهذه المهمة عمليا وإلى اليوم. وكانت تعد قوائم بأسماء الذين تختارهم لعضوية المجلس النيابي من أصدقائها أو من خدامها بعبارة أخرى لكي يصادقوا على كل ما تريد وتشتهي.

إذن فما نتذكره بشأن عهد هذين المستبدين (محمد رضا وأبيه) هو أن المجلس لم يكن دستوريا أصلا ولا وطنيا فلم ينتخب الشعب أعضاءه. ولو فرضنا أن الشعب قد انتخب أربعة منهم فمن المؤكد أنه لم ينتخب الآخرين. انتخب أربعة فقط في طهران مثلا حيث كانت ثمة بعض الحرية رعاية لبعض الملاحظات فانتخب الأهالي مثلا أربعة من النواب مثل المرحوم المدرس. ولكن المجلس يكون قانونيا طبق الدستور إذا دخل جميع أعضائه إليه بصورة قانونية ويؤثر رأيهم على القضايا وتستطيع حينئذ الأكثرية المتشكلة في دورات المجلس أن تعقد اتفاقيات وغيرها مع أطراف معينة. ولكن إذا فرضنا أن أربعة فقط من هذه الأكثرية كانوا وطنيين حقا وقد انتخبهم الشعب فإن البقية لم يكونوا كذلك ولا يستطيع أحد الإدعاء بأن المجلس النيابي في عهد سلطنة الملك رضا وابنه كان وطنيا انتخب الشعب وأعضاءه.

وإذا ادعى أحد أن الشعب قد انتخب في دورة أو اثنين السيد المدرس، فنقول: أجل لقد انتخب السيد المدرس وبعض نظائره ولكن لا يمكن إصلاح ذاك الخلل بنائب واحد أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة بل يجب أن يكون جميع النواب وطنيين أي منتخبين من قبل الشعب لكي يصبح المجلس المشكل منهم قانونيا حسب الدستور فإذا صادقت الأكثرية فيه على أمر معين يكون في هذا الحال موافقا للدستور، صحيحا وقانونيا ولكن الأمر لم يكن عمليا على هذا النحو.

إن جميع الاتفاقيات المعقودة منذ زمن حركة المشروطة الدستورية وفي عهدي رضا خان وابنه. هي جميعا خلال للدستور وخلاف رغبة الشعب الرافض لها جميعا. فلا توجد بينها اتفاقية واحدة صحيحة من الوجهة القانونية حتى لو كانت فرضا، مفيدة للشعب. أجل إذا أقيمت حكومة وطنية إسلامية ورأت إحدى هذه الاتفاقيات مفيدة للشعب إذا كان يوجد بينها مثل هذه الاتفاقية، ولا أعلم بوجودها أو عدمه تستطيع أن تمضيها وتوافق عليها منذ تلك اللحظة، أما فيما قبلها فقد كانت باطلة أي أنها تنعقد حينئذ، فإذا كانت الحكومة قانونية فإن الاتفاقات التي تعقدها تكون صحيحة من الناحية القانونية ولكن لا يكون لذلك أثر رجعي على ما سبق. كلا فالسابق هو مخالف للقانون. ولو

أصرت الحكومات التي تدعم محمد رضا خان حاليا على مواصلة دعمها له فإن جميع الاتفاقيات التي وقعتها مع إيران ستلغى حتى لو كانت مفيدة للشعب فعليها أن تعيد النظر في (مواقفها) بهذا الصدد.

إن الشعب الإيراني لن يخضع لمحاولات القمع بالقوة هذه. أجل من الممكن أن يطلقوا بعض الأوباش كما يحصل الآن فعلا، أو الغجر أو العسكريين الذين يتنكرون بملابس مدنية ليهاجموا ويضربوا الأهالي. أما احتمال أن ترسل الحكومة السوفيتية والأميركية قواتهما لمهاجمة البلاد فهو من (الأشعار) الكاذبة التي لن تحقق. فهو احتمال شعري لا يمكن وقوعه على وفق المعايير القائمة في عالم اليوم وهو يختلف عن عالم الأمس. فلا يمكن لأي طرف أن يفعل كل ما يريد من أعمال القمع بالقوة. لأن القيام بذلك يجب أن يتم طبق تلك المعايير. وهذا الشعب يقف صامدا بكل فئاته، هاتفا: نريد الاستقلال أي أن لا تتدخل أميركا في شؤون بلدنا ولا يتدخل فيها الإتحاد السوفييتي ولا إنكلترا، بل نريد أن يكون بلدنا لنا.

نحن نعلن الآن: إذا أصرت هذه الدولة على موقفها المتعنت الداعم لمحمد رضا خان فإن الشعب الإيراني سيأمر الحكومة المرتقبة حينما يتم تشكيلها بإلغاء الاتفاقيات التي وقمعتموها (مع إيران) وحتى لو كانت في صالحنا فنحن لا نريدها. وإذا لجأت أميركا في إصرارها على هذا الدعم فلن تعقد معها مستقبلا أية اتفاقية فعليها أن تضمن موقعها وتحدده منذ الآن وعلى جميع رؤساء هذه الجمهوريات والحكومات أن يصلحوا من الآن حساباتهم ومواقفهم تجاه إيران. والمعيار في هذا المجال هو الكف عن دعم هذا الشخص وعائلته الذين قمعوا الشعب طوال خمسين سنة وارتكبوا كل هذه المجازر البشعة ضد أبنائه خاصة خلال الأعوام الأخيرة والعام الماضي. لقد قتل الأعداد الكبيرة في واقعة (15 خرداد). فهو عدو للشعب والشعب عدو له. فإذا وصلت تلك الأطراف دعمها له وصرت عليه فإن الشعب الإيراني سيلغي جميع الاتفاقيات المعقودة معها ولن يعقد أية اتفاقية معها فلا نفط نعطيهم (يضحك الحاضرون) ولا غيره حتى سم الأفاعي (يضحك الحاضرون). أما إذا كفت عن هذا الدعم وتعاملت بصورة إنسانية فإنها بذلك تحدد موقفها المستقبلي مع إيران ونحن لا نريد أن نأكل النفط. بل تبيعه ونستلم ثمنه لصالح الشعب لا أن نبيعه ونستلم مقابله أسلحة لا تخدم سوى مصالح مصدريها.

وإلى الأمس، أي عندما أطلق كارتر تصريحاته قبل أيام، قال فيها أن حكومة إيران اشترت منا مؤخرا صفقة من الأسلحة بقيمة 18 مليار دولار. وجعلت من بلدها دولة قوية تحقق مصالحنا فهي تردع

الشيوعيين والمسلمين اليساريين وهي شرطيينا في الخليج ونحن نولي لها أهمية كبيرة. ولكن الشعب الإيراني ولهذا السبب بالذات يعلن معارضته ويقول: نحن لا نريد هذا النظام الذي يشتري منكم أسلحة بـ 18 مليار دولار ويعطيكم نفطنا ليكون شرطيا وحارسا لكم. ولهذا السبب يضحي الشعب الإيراني بشبابه وأمواله وكل ما يملك ابتغاء إسقاط هذا الذي يخونه إلى هذه الدرجة. ورغم ذلك فإن كارتر يعتبر أن من مناقب الملك هو نفس هذه الأعمال التي يرفضها الشعب مثل شراء 18 مليار دولار من الأسلحة الاميركية وتقوية إيران لكي تستطيع مواجهة الشيوعية لأنها عدو لنا (للأميركيين) وردع اليساريين من المسلمين لأنهم أيضا عدو لنا ولكي تقوم بمهمة حفظ مصالحنا في الخليج. وأمثال ذلك من الأقوال التي يطلقها كارتر.

إن هذه (المناقب) هي التي فجرت صرخات الشعب الإيراني ليعلن: نحن لا نريد أن نكون تابعين لأجانب أيها السيد ولا نريد أن نعطي ثروات بلدنا بل نريد صرفها على الفقراء والمساكين وعلى الذين يتقدون حتى الماء الصالح للشرب والمعدمين حيث توجد في إيران مناطق تفتقد لكل شيء. ولكن لا تتصوروا أنهم يعرضون بعضها فعندما كان الملك يعزم على المرور على منطقة معينة بمعية الرئيس الفلاني كانوا يجبرون الناس على إعداد سروال وسترة من أي مكان، وارتداء هذا الزي والوقوف على حافتي الطريق الذي يمر عبره الملك ومن يرافقه فيتوهم الذين يرون هذه الناظر أن جميع أبناء شعبنا يمتلكون الملابس الفاخرة.

المساكين يقاسون ألم الجوع، ولكن إذا تقرر أن يأتي أحد من الخارج أجبروهم على تهيئة تلك الملابس والظهور بها والوقوف على حافتي الطريق وترديد شعارات (يعيش فلان) ليتوهم القادم أن إيران دولة تعيش في رفاهية حقا! لا تلاحظوا فقط هذه الشوارع الأربعة في طهران! اذهبوا إلى خوزستان وما حولها وانظروا كيف تذهب المياه هدرا وتبقى الأرض مواتا فيما أهاليها يعانون الجوع! اذهبوا إلى هذه المناطق وانظروا إلى الوضع فيها وما ذكرته قبل فترة صحيفة أطلاعات أو كيهان من أن انعدام الماء في بعض المناطق يجبر الأهالي على استخدام البول لفتح أعين الأطفال عندما يستيقظون في الصباح، والأجفان ملتصقة بسبب مرض (التراخوما). أجل إنهم يرطبونها بالبول لفتحها.

أجل لا تنظروا إلى وضع طهران التي فتحوا فيها أربعة شوارع بهدف تصوير البلد وكأنه في رفاهية! يجب ملاحظة مختلف مناطق البلد، لاحظوا وضع النائية منها، بل لاحظوا أوضاع سكنة الأكواخ في طهران نفسها وكيف يعيشون؟ لقد تفجرت صرخات الشعب الإيراني وعلت من هذه الأوضاع التي

أوجدها له هذا النظام الذي تضج أبواقه وأجهزته الإعلامية بالمدح والثناء عليه، فمتى ما كانوا يفتحون الإذاعة يسمعونها تتحدث عن أن (صاحب الجلالة الشمس الآرية) قام بالإنجاز الفلاني أو أن (صاحب السمو) الفلاني قد قام بالإنجاز الفلاني. ولم تكن تجد وسيلة واحدة من وسائلهم الإعلامية لا تتحدث عن ذلك . وفي مقابل هذه الدعايات تجدهم قد أسروا الشعب في هذه الحالة البائسة من الضعف والذل والمسكنة والجوع. بالطبع توجد طبقة مترفة تعيش في رفاهية لارتباطها بالنظام الحاكم أو لغير ذلك.

وعلى أي حال فإن الشعب لم يعد يصغي لتلك الأقوال. فاجعلوا الحكم عسكريا أو الحكومة عسكرية فلن يتغير الوضع القائم والحكم العسكري موجود بالفعل فغير، إن شئت، اسمه وسمه حكومة عسكرية، فإيران تعيش منذ مدة في ظل الحكم العسكري وهو معلن رسميا في عدد من مدنها وقائم بصورة غير رسمية في المدن الأخرى ولا وجود للحكم المدني، فكيف تستطيع العيش دون الحراب ولو رفعت الحراب يوما واحدا لهلكت فأنت لا تستطيع العيش بدونها.

افرضوا أن خطة أميركا هي المجيء بحكومة أخرى بعد هذه، وإخراج الملك ثم تنفيذ انقلاب عسكري وتكرار الحكم العسكري ونفس هذه المجازر والممارسات ولكن الشعب أيضا سيواصل تحركه الفعلي أيضا ولن يتخلى عنه فهو يريد الخلاص من سلطة هذا الحكم الجاثم على صدره. وعليهم أن يفكروا بالأمر ويغادروا إيران ويتركوها ويذهبوا لشأنهم. وفقكم الله جميعا.. وحفظكم إن شاء الله.

هوية الخطاب رقم. 69

فرنسا / باريس / نوفل لوشاتو 16 ذي الحجة 1398هـ ق الموافق 17 نوفمبر 1978م.

الموضوع: الملكية نظام منسوخ ومرفوض واتفاقياته فاقدة للاعتبار.

المناسبة: التحذير الذي وجهه الإمام الخميني (قده) للدول المؤيدة للملك بشأن ضرورة لغي جميع اتفاقياتها التي عقدتها مع إيران الله.

الحاضرون: جمع من طلبة الجامعات والإيرانيين المقيمين في الخرج وغيرهم.